

Collectif  
des  
familles  
de  
disparu(e)s  
en  
Algérie

المفقودون DISPARUS  
ون DISPARU المفقودون  
المفقودون DISPARU المنة  
ت DISPARUES المفقودون  
ال DISPARUS المفقودون  
ن DISPARUS المفقودون  
المفقودون DISPARUS ال

## الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 30- جانفي / مارس 2009

\*\*\*\*\*

### بطاقة الانخراط

..... الاسم و اللقب:

..... العنوان:

..... المدينة:

..... الهاتف:

..... العنوان الالكتروني:

✉ انخرط في تجمع عائلات المفقودين بالجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2004 30 €  
✉ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تحالف عائلات المفقودين في الجزائر  
و إعادة إرسال النشرة إلى: تحالف عائلات المفقودين في الجزائر  
Collectif des familles de disparus (e) en Algérie

## الحقيقة في الجزائر: نظرة وتقييم، بعدم ضي سنة على توصيات الأمم المتحدة

انعقد في 5 و 6 مارس 2009 في جنيف، مؤتمر "الحقيقة في الجزائر: نظرة وتقييم، بعد مضي سنة على توصيات الأمم المتحدة"، و تم تنظيم هذا المؤتمر من قبل تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، بالشراكة مع جمعية صمود، جمعية جزائرنا، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وقد إنتهج هذا المؤتمر خطى ملتقى بروكسل " من أجل الحقيقة، السلم والصلح"، الذي انعقد في 18 و 19 مارس 2007، كما يندرج كمتابعة للتوصيات التي وجهت إلى الجزائر، من قبل مختلف الهيئات الأممية المختصة في حماية حقوق الإنسان، خلال أكتوبر 2007 و ماي 2008. وللتذكير، فإن هذه التوصيات تطالب بتعديل تدابير الميثاق المناقضة للحقوق الأساسية للضحايا، في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة. عام بعد التوصيات، ودون الالتزام بهذه الأخيرة، قدمت السلطات الجزائرية، ممثلة في المؤتمر من قبل أعضاء اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، ويفخر، تقييما ماليا موجزا لسياسة المصالحة.

رحب المشاركون بحضور ممثلي اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، الأول من نوعه، في حدث نظمه جمعيات الضحايا . أضيف إلى ذلك، في كلمة الافتتاح الموجزة، كان للمنظمين شرف احتساب حضور نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، معالي السيدة: مريوس قرينيوس، رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: السيدة سهير بلحسن، الأمين العام للمنظمة الدولية ضد التعذيب: السيد أريك ستوتس . عقب ذلك، قدمت التدخلات من قبل خبراء في القانون الدولي للعدالة الانتقالية. وقد كانت المناقشات التي عقبها مداخلات الخبراء و ممثلي لجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، نشطة وعلى درجة عالية من الجودة.

كما حضر ما يقارب 90 مشاركين خلال يومي المؤتمر، والذي إختتم بإعلان مشترك للجمعيات المنظمة،

والممكن الاطلاع عليه على الموقع الالكتروني، لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر  
[http://www.algeriedisparus.org/cfda/index.php?option=com\\_content&task=view&id=254&Itemid=121](http://www.algeriedisparus.org/cfda/index.php?option=com_content&task=view&id=254&Itemid=121)

تم تغطية المؤتمر من قبل اليومية الفرنسية "لومند"، بتاريخ 10 مارس 2009، تحت عنوان " عائلات المفقودين تبحث عن العدالة" لـ أقات ديبارك. و من قبل اليومية الجزائرية "الوطن" في 07 مارس 2009 تحت عنوان " حوار بين المنظمات و السلطات الجزائرية؟" لعدلان مدي.

## 8023 حالة مفقود معترف بها رسميا من قبل السلطات الجزائرية

خلال مؤتمر جنيف، كانت دهشتنا كبيرة لدى علمنا، أثناء عرض حصيلة الميثاق، من قبل ممثلي اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان، أن عدد المفقودين المعترف بهم رسميا قد تجاوز 6143 ليصل إلى 8023 حالة. وقبل بضع سنوات فقط، كانت السلطات الجزائرية تنكر وقوع حالات إختفاء، و تتحدث على الأكثر، عن بعض التجاوزات المنفردة وقعت في إطار مكافحة الإرهاب.

وجاءت هذه الأرقام لتبرير وجود نصوص الميثاق، و كذا لتدخل في حصيلة الرئيس بوتفليقة أثناء عهده السابقة. بذلك، علمنا أيضا بأن السلطات انفتحت حوالي 22.6 مليار دينار من أجل تطبيق كافة التدابير الواردة في الميثاق. وكان من بينها 6.634 مليار دينار لتعويض الضحايا بكل فئاتهم. يتلخص تقييم سياسة المصالحة في أرقام، مع إلغاء أي مسألة متعلقة بالحقيقة والعدالة، و جبر الضرر النفسي والمعنوي لعائلات المفقودين. في نهاية عرض ممثلي اللجنة الوطنية للحصيلة، تدخل السيد عبد القادر بن عزيزة، ابن السيدة بن عزيزة، مفقودة منذ سنة 1996، لطلب الكلمة، لمسائلة ممثلي اللجنة

الوطنية، ناعتا كذلك الميثاق بمخطط للتنمية، لا يمكن إعتبره حلا حقيقيا لمشاكل الجزائر.

## “الاختفاء القسري” يعترف به كجريمة ضد

### الإنسانية

خلال دورتها السابعة والثمانين، تبنى فريق العمل ضد الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية لدى الأمم المتحدة، ملاحظة عامة والتي تعترف بأن ممارسة “الاختفاء القسري”، يمكن إدراجها كجريمة ضد الإنسانية.

ذكر فريق العمل، من خلال هذه الملاحظة العامة، بمفهوم الجريمة ضد الإنسانية مثلما أوضحتها المادة 7 الفقرة 1 للنظام الأساسي لروما عام 1998، لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. يقصد بجريمة ضد الإنسانية، أحد الأعمال المرتكبة كجزء من هجوم عام أو نظامي ضد السكان المدنيين، وعن علم بهذا الهجوم. ممارسة الاختفاء القسري هي واحد من الأعمال التي قد تشكل جريمة ضد الإنسانية حسب المادة 7 الفقرة 1. تؤكد الفقرة 15 من الملاحظة العامة، لفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري، على أنه "عند وجود ادعاءات حول ممارسة الاختفاء القسري والتي قد تشكل جريمة ضد الإنسانية، يقوم فريق العمل بالنظر في هذه الادعاءات، على ضوء المعايير القائمة في تعريف الفقرة 1 من المادة 7 من النظام الأساسي لروما، كما هو معترف به ومتداول بمختلف المحاكم الدولية والمختلطة، وإن اعتبرت بذلك أنها مؤسسة، سوف ترسل هذه الادعاءات إلى الهيئات ذات الاختصاص والمؤهلة: دولية أو إقليمية أو وطنية.

## القرارات المتخذة بشأن حالات الاختفاء القسري

بموجب قرار متبني بشأن الاختفاء القسري أو غير الطوعي (الوثيقة A/HRC/10/L.20 المنقحة)، دعا مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في دورته العاشرة، الحكومات إلى تقديم الإجابات على أساس موضوع

الشكاوى المتعلقة بحالات الاختفاء القسري التي حدثت في بلدانها، و إيلاء اهتمام لتوصيات الفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري في تقاريره. وتوصي بأن تدرج الدول في نظمها القانونية، آلية تتيح لضحايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي أو لأسرهم، التماس جبر ضرر عادل ومناسب في أقرب الأجل الممكنة، والنظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرمزية للاعتراف بمعاناة الضحايا واستعادة كرامتهم وسمعتهم. كما دعا مجلس حقوق الإنسان، الدول إلى مباشرة أو مواصلة عملية التصديق، على الاتفاقية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

سابقا، و في دورته التاسعة، تبنى مجلس حقوق الإنسان قرارا بشأن الحق في معرفة الحقيقة (A/HRC/9/L.23) (انظر رسالة رقم 29)

بموجب قرار (A/HRC/10/L.36) متعلق بعلم الوراثة في الطب الشرعي و مجال حقوق الإنسان، شجع المجلس الدول على استخدام هذه التقنية للمساعدة في التعرف على جثث الضحايا [...] وتسوية مسألة الإفلات من العقاب.

## الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

في 5 فبراير 2009 دعت نصيرة ديتور، الناطقة الرسمية باسم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، للمشاركة في الاحتفال بذكرى التوقيع على الاتفاقية الدولية، لمناهضة الاختفاء القسري في باريس.

و نظم هذا اليوم بمبادرة من colegio de espana، بالتعاون مع بيت الأرجنتين و بيت إيطاليا، وثلاثة بيوت من الحي الجامعي الدولي لباريس. للاحتفال بهذا الحدث، ركز اليوم الدراسي على تاريخ ومضمون الاتفاقية، الآفاق المستقبلية، التحديات و العوائق، التي تحول دون الدخول حيز التنفيذ، وتطبيق نصوصها. حضر هذا اليوم، ممثلو جمعيات عائلات

المفقودين من بلدان مختلفة، ومختصون شاركوا في صياغة الاتفاقية، ومفاوضون يمثلون المنظمات غير الحكومية لدى الأمم المتحدة، وممثلون عن التحالف الدولي لمكافحة حالات الاختفاء القسري.

### لمحة تاريخية، وحالة التصديقات

في عام 1981 أثير للمرة الأولى ، ضرورة وجود صك قانوني عالمي، يسمح بالإندازار و القضاء على حالات الاختفاء القسري. في عام 1998، قدم الخبير الفرنسي لوي جوانيه مشروع إتفاقية، إعتد من طرف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والذي حولته بعد ذلك، إلى لجنة حقوق الإنسان 2001. في عام 2002، قدم الخبير مانفريد نوك، المكلف بإجراء تقييم الآليات القائمة، تقريراً مفصلاً إلى لجنة حقوق الإنسان، والتي أكدت على إنشاء فريق عمل لوضع صك ملزم قانوناً، بموجب القرار 41/2002 المؤرخ 23 أبريل 2002. وأخيراً اعتمدت الاتفاقية المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2006. تم التوقيع على الاتفاقية في باريس في 6 فيفري 2007، ومنذ ذلك الحين، هي مفتوحة أمام التوقيع والمصادقة. أبعد مما يمثله هذا النصر، بعد سنوات طويلة من الكفاح، يعتبر هذا النص أداة قانونية فعالة و مبتكرة. و ستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق العشرين. في الأشهر الأخيرة، صادقت بلدان جديدة على الاتفاقية، مما يرفع العدد إلى 10 بلدان أطراف: كوبا في 2 فيفري 2009، وكازاخستان في 27 فبراير 2009، وأوروغواي يوم 4 مارس 2009.

### حالة مالك مجنون لا تتحسن

يوم 9 جويلية 2008، افتتحت أخيراً محاكمة مالك مجنون بعد عشر سنوات من الانتظار، ليتم، وعلى الفور

تأجيلها بحجة معلومات إضافية. وفي هذا السياق، تم سماعه مرة أخرى في 18 مارس، الأمر الذي لم يضيف جديداً إلى التحقيق التكميلي. من ناحية أخرى، و في إنعدام بصيص أمل من أجل إسماع صوته، دخل مالك مجنون في 1 فبراير 2009، في إضراب عن الطعام، للمطالبة بإطلاق سراحه تحت الرقابة، حتى يوم المحاكمة. بعد أكثر من شهر من ذلك، وفي إستمرار تدهور صحته بصورة مقلقة، إضطر مالك مجنون لوضع حد للإضراب عن الطعام، دون الحصول على ردٍ مرضٍ.

### حالة جديدة للاختفاء القسري قبيل بضعة أسابيع من الانتخابات الرئاسية

موسى رحلي، بناء يبلغ من العمر 43 عاماً، أب لأسرة مكونة من 4 أطفال، اعتقل في 17 مارس 2009، على الساعة السابعة مساءً، في منزله الكائن ببومرداس من قبل أربعة أعوان بالزي المدني. تمر الأيام دون أن تتلقى الأسرة أي معلومة عن موسى. بدأ والده محمد رحلي، بالبحث والإجراءات الإعتيادية والمألوفة، لدى جميع عائلات المفقودين. تقدم إلى محافظات الشرطة، مراكز الدرك الوطني والثكنات العسكرية التابعة للدائرة التي يقيم بها. حيث ترسله كل جهة إلى الأخرى، دون الحصول على أي معلومات عن مكان تواجد إبنة موسى. في يوم 21 مارس 2009، قدم شكوى لدى مركز الدرك الوطني لسيدي داود (ولاية بومرداس). في 27 مارس 2009، تقدم الأعوان الأربعة الذين قاموا بإلقاء القبض على موسى، إلى المنزل العائلي لرحلي من أجل التفتيش واحتجاز سيارة موسى. كما أمروا محمد رحلي بمرافقتهم إلى الثكنة العسكرية لأولاد عيسى، للتوقيع على محضر.

اليوم، تمر أكثر من 12 يوماً وهي الفترة القانونية للوضع تحت الرقابة، إلا أن موسى لم يتم عرضه على القاضي، ولم يستطع الاتصال بأفراد عائلته. ولا يزال السبب وراء اعتقاله واحتجازه مجهولاً.

ولقد أطلق تحالف عائلات المفقودين بالجزائر نداء مستعجلا، إلى فريق العمل المعني بحالات الاختفاءات القسرية لدى الأمم المتحدة.

## ممثلون عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية بمقر أس أو أس مفقودون بالجزائر العاصمة

تمكن أخيرا، مدير برنامج شمال أفريقيا/ الشرق الأوسط والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، هاني مقالي برفقة حبيب نصار، من زيارة الجزائر بناء على دعوة من المبادرين لليوم البرلماني، حول حصيلة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي عقد في جانفي 2009. قدم هاني مقالي عرضا عن العدالة الانتقالية، أمام الحضور المؤلف من البرلمانيين والوزراء والصحفيين. قام ممثلو المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بقاء مختلف جمعيات الضحايا، خلال إقامتهم بالجزائر. هكذا تم عقد لقاء في مقر أس أو أس مفقودين، بحضور أعضاء المكتب، ومحاميهم، ممثلون عن جمعية جزائرينا وصمود. طرح موضوع الصعوبات العديدة التي تواجهها عائلات الضحايا، في إطار إجراءات المصالحة، كما أثرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، الناجمة عن هذه الاجراءات. من جهة أخرى، عبر الضحايا عن تطلعاتهم، وحاجتهم إلى الحقيقة، ورغبتهم في أن يروا ميلاد نظام عدالة إنتقالية في الجزائر قادر على منحهم كامل الارتياح والرضى.

## يوم "من أجل الحقيقة" في برشلونة

شارك في المؤتمر من أجل إطلاق حملة إنشاء لجنة تقصي الحقيقة، الذي عقد في برشلونة في 21 مارس، في إطار يوم من أجل "الحقيقة والعدالة والمصالحة في الجزائر" المنظم من طرف جمعية صودبو الكاتالانية، كل من نصيرة ديتور، الناطقة بإسم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، شريفة خضار رئيسة جمعية "جزائرينا"، وكريم مرابط من جمعية "صمود"، حيث قدم كل واحد

جمعيته الخاصة، والأنشطة المشتركة، سعيا للحقيقة في الجزائر.

قدمت أعمال الملتقى الذي انعقد في بروكسل " من أجل الحقيقة والسلم والمصالحة"، على شكل كتاب خلال هذا المؤتمر.

يعيد الكتاب رسم المداخلات والمناقشات خلال الملتقى، الذي عقد في بروكسل في 17 و 18 مارس 2007، والذي كان من المقرر عقده في الجزائر. وقد تم نشره بأربع لغات: الفرنسية والانكليزية والعربية والكتالانية. أين نجد شهادات الضحايا ومداخلات، عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، وآليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ومختلف تجارب العدالة الانتقالية عبر العالم. يعود الكتاب كذلك إلى استنتاجات الورشات، بشأن كيفية عمل لجنة الحقيقة، و مختلف أشكال جبر الضرر.

وقد تم خلال المؤتمر أيضا عرض الفيلم الوثائقي "أغنية من أجل أمين"، من إنجاز ألبرتو بوجلو، مخرج سينمائي إيطالي، (انظر الرسالة رقم 29). استخدم هذا الفيلم الوثائقي، الذي أنتجته المنظمة غير الحكومية الكتالانية صودبو، لدعم الحملة من أجل إنشاء لجنة الحقيقة في الجزائر. " أغنية من أجل أمين"، يسرد مأساة الاختفاء القسري من خلال حياة نصيرة ديتور، أم جزائرية، قررت منذ اختفاء ابنها أمين في عام 1997، أن تكرر حياتها لتشييد حركة عائلات المفقودين. انظر الرابط التالي : <http://www.memorial-algerie.org/>

## مسرحية "جمال الأيقونة"

تم عرض مسرحية حول المفقودين في الجزائر، تحت عنوان "جمال الأيقونة" لفاطمة قاليير، في آراس، لأول مرة في عام 2006، الأمر الذي لم يتكرر منذ ذلك الحين. في مارس 2009، تم إستقبال نسخة محدثة عن المسرحية، لخديجة المهدي (قدمتها الفرقة المسرحية

## مناقشة حول حالات الاختفاء القسري في باريس

في يوم 13 مارس 2009، عقدت مناقشة علنية في باريس حول موضوع: "الجزائر، حالات الاختفاء السياسي: هل من الممكن تحقيق السلام، دون معرفة الحقيقة؟" نظمتها كل من الفرع العشرون و التاسع والعشرون للرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان. قدم العديد من الناشطين والخبراء في هذا المجال تدخلاتهم. و كان الاجتماع فرصة لعرض فيلم "أمين لم يعد موجود" ، وعرض كتاب للصور "واجب الذاكرة".

### عرض الفيلم الوثائقي "الحقيقة"

نجد في هذا الفيلم الوثائقي لـ "أن أمزلاق" ، من بين المواضيع الرئيسية: نصيرة ديتور وكفاح عائلات المفقودين في الجزائر، في كنف تحالف عائلات المفقودين بالجزائر و أس أو أس مفقودون. عُرض الفيلم الوثائقي "الحقيقة" في 11 مارس، 2009 بمهرجان الفيلم الدولي لحقوق الإنسان في جنيف، حيث قدمت نصيرة ديتور مداخلتها، وكذا أثير نقاش حول حالات الاختفاء القسري بالجزائر.

### زيارات تمت بمكتب الجزائر العاصمة

تم إستقبال، بمكتب أس أو أس مفقودون، مستشار سفارة فرنسا بالجزائر، السيد سيريل جيراردون، وكذا ممثلون عن سفارات المملكة المتحدة، إيرلندا الشمالية و الدنمارك، وذلك بطلب كل واحد منهم. حيث تركزت الاجتماعات على أهداف وأعمال الجمعية، الاتصال وكذا معالجة قضية المفقودين في الجزائر، بالإضافة إلى المصالحة الوطنية، والصعوبات التي تواجهها الجمعية. كما زار مكتب الجزائر العاصمة، باحثون وصحفيون أجانب.

بركة) بمسرحين بالضاحية البارسية. كما قدمت الفرقة 5 عروض للمسرحية في 14 و 15 مارس بـ "القبو" مسرح بكولومب، و في 20 و 21 و 22 مارس بمسرح شارونتون. تبع كل عرض بمناقشة حول موضوع: الفن والالتزام. ونشطت لمرتين هاته المناقشات، نصيرة ديتور، أم مفقود ومتحدثة باسم تحالف عائلات المفقودين وجمعية أس أو أس مفقودون.

### مختصرات

## تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة

في 4 مارس 2009، قدمت نصيرة ديتور، الناطقة بإسم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، مداخلتها في إطار الدورة العاشرة لمجلس لحقوق الإنسان حول موضوع: وضع المدافعين عن حقوق الإنسان. في هذا الخطاب الموجز، تكلمت المتحدث باسم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، عن الكفاح المرير الذي يقوده دفاعيو حقوق الإنسان في العالم العربي. الخطاب الموجز متواجد على الرابط التالي: <http://www.un.org/webcast/unhrc/archive.asp?go=090304>

## تقرير منظمة العفو الدولية حول الإفلات من العقاب في الجزائر

قبل عشرة أيام من الانتخابات الرئاسية في الجزائر، دعت منظمة العفو الدولية، الرئيس المقبل إلى الأخذ بعين الاعتبار، آلاف ضحايا النزاع خلال سنوات التسعينات. في تقرير جديد بعنوان "تركة من الإفلات من العقاب، وتهديد لمستقبل الجزائر"، أعربت منظمة العفو الدولية من خلال الخطوط العريضة، عن قلقها إزاء عدم إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، في الماضي والحاضر، والإفلات من العقاب التي يتمتع بهما أعضاء أجهزة الأمن والجماعات المسلحة.